الهجرة الجزائرية وتاثيراتها

البدايات الأولى للهجرة الجزائرية

تعتبر سنة 1871 سنة حاسمة بالنسبة للتغير الاجتماعي بالجزائر ، ففي تلك السنة جاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة التي انتزعت السلطة من يد الجيش الفرنسي ومنحتها للمهاجرين الأجانب الذين كانوا يتربصون لأخذ الأرض الخصبة بالقوة ، فتم الاستيلاء على 500الف هكتار من أخصب الأراضي من قبل حكومة الجمهوريين التي اتبعت سياسة فرنسية جديدة أطلق عليها سياسة الاستعمار الرسمي، وهي عبارة عن تزويد المهاجرين الفرنسيين والأجانب بالأرض مجانا، وتمويل بناء المدن الصغيرة داخل الريف الجزائري، ونتج عن فقدان الأرض وتسرب الأجانب إلى الريف هجرة عدد كبير من أبناء الريف إلى مراكز الاستيطان التي تقرر تشييدها من طرف الحكومة الفرنسية. ويؤكد بعض المؤرخين أن الهجرة إلى مناطق الاستيطان التي شيدتها الحكومة الفرنسية قد أصبحت منتظمة؛ لأن بعض الجزائريين اعتبروها وسيلة لكسب العيش وطريقة فعالة لكسب هيئة ونفوذ سياسي عن طريق الاختلاط بالفرنسيين، وذلك في قراهم الصغيرة.

و مهما كان الأمر، فسواء كانت الهجرة تتم في فصول معينة من السنة أو جاءت في شكل تجارة أو البحث عن فرص لتحسين الوضعية الاجتماعية ،فإن المعمرين الفرنسيين قد استفادوا من تسخير الجزائريين لخدمتهم بأقل الأجور، واستطاعوا أن يزيدوا في حجم ثرواتهم، وللمحافظة على هذه الميزات والاستفادة من الطاقات البشرية، أصدرت الإدارة الفرنسية بالجزائر مرسوما بتاريخ 16ماي 1874 منعت فيه الجزائريين من الهجرة إلى فرنسا، إلا إذا حصلوا على إذن خاص بالسفر والعمل هناك.

ورغم هذا التقييد في الهجرة نحو فرنسا بموجب هذا المرسوم خلال الفترة التي تلته، إلا أنه كانت هناك هجرة تعتبر طليعة المهاجرين نحو هذا البلد، وهم من الرعاة الذين رافقوا أنعام مستخدميهم المعمرين إلى مدينة مرسيليا فضلا عن التجار المتجولين بالسجاجيد والتحف الجزائرية، وكذلك الخدم لدى الخواص من الفرنسيين .

وكان التحقيق الذي أجرته لجنة كونتها الولاية العامة سنة 1912 حول المهاجرين الأوائل قد بيّن كيف تحول هؤلاء من عملهم الأصلي إلى عمال بالمصانع الفرنسية، وقد حدد التحقيق عددهم وأماكن عملهم بالشكل التالي:

عدد العمال	المناطق	نوع العمل
2000	مرسيليا	المصافي، المصابن، المرافئ
1500	بادي كاليه	مناجم، مصانع تعدينية
بين 700و800	باريس	مصانع السكر، شركات النقل، ورشات..

وكانت اللجنة قد أثنت ثناء كبيرا على هؤلاء العمال على لسان من كانوا يستخدمونهم من أصحاب المصانع، وأوصت بتشجيع الهجرة في المستقبل، وعقب الشكوى التي رفعها أحد النواب الفرنسيين من سوء وضعية المهاجرين في منطقة بادي كاليه، أرسلت الولاية العامة لجنة أخرى سنة 1914 للتأكد من الحقيقة، وقد أوصت هذه اللجنة كسابقتها بتشجيع الجزائريين على الهجرة لعدة اعتبارات؛ منها أنهم يشكلون في نظر أرباب الصناعة الفرنسية يدا عاملة احتياطية تستخدم خاصة خلال فترات الإضرابات.

لقد تغيرت الوضعية الاقتصادية في فرنسا في الربع الأول من القرن العشرين؛ حيث بدأت الحكومة تهتم بالتوسع الصناعي وتطوير السياسة الاقتصادية لكي تتماشى مع التقدم السريع الذي بلغته دول أوربا الغربية ونتج عن هذا التوسع نقص في اليد العاملة التي تسد حاجيات المصانع الفرنسية، ومن هنا اتجهت أنظار رجال الأعمال الفرنسيين إلى الاستعانة بالعمال الجزائريين وخاصة في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة فنية فائقة ، وقد قدر عدد الجزائريين الذين هجروا إلى فرنسا في سنة 1912

بحوالي 4000أو 5000 عامل، ونصف هؤلاء كانوا في ضواحي مدينة مرسيليا، وكانت فرحة الفرنسيين عظيمة بوجودهم لأنهم كانوا يقبلون القيام بأعمال يرفض الفرنسيون انجازها، ويرضون بالأجور البسيطة التي تسلم إليهم مقابل عملهم الشاق.

ونظرا لتقدم ألمانيا في إنتاج الأسلحة الحربية، قررت فرنسا مضاعفة مجهوداتها في ميدان تطوير الصناعة الحربية والاستعانة بالجزائريين في هذا الميدان، و لتحقيق هذا الهدف وعملا بتوصيات اللجنة السابقة ألغت الحكومة الفرنسية مرسم 16ماي 1874المقيد للهجرة ، ثم أصدرت مرسوما بتاريخ 18جوان 1913 ،ثم جاء متمما له مرسوم 15 جويلية 1914 وأعلنت فيهما عن اتخاذ بعض الإجراءات لتسهيل هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا، وبمقتضى هذه القرارات أبطل مفعول ذلك الإذن الخاص بالسفر وفتح الطريق أمام الجزائريين ليلتحقوا بفرنسا ويسدوا ذلك النقص الذي تشكوا منه حكومة باريس في الأيدي العاملة.

الحرب العالمية الأولى والهجرة الجزائرية نحو فرنسا:

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، اقتضت الضرورة أن تجند فرنسا كل عامل جزائري أو أي عامل آخر في مستعمراتها، وذلك للقيام بعمل الفرنسيين الذين تجندوا للدفاع عن بلادهم ، ولأول مرة في تاريخ فرنسا نجد أن هذه الأخيرة أصبحت تفرض الهجرة على العمال، وتقوم بالبحث عنهم في الأماكن النائية بالجزائر حتى يتسنى لها أن تحصل على أكبر عدد ممكن من العمال الذين اقتضت الضرورة وجودهم بالأراضي الفرنسية .

لقد كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأول في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا ،فخلال الحرب تزايد حجم الهجرة الجزائرية لأسباب :

أولها: رفع القيد عن الهجرة بصدور قانون 1914، مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا.

وثانيا: الإشراف على تنظيم الهجرة سنة 1916 من قبل السلطة ،حيث أسست مصلحة "عمال المستعمرات "التي كانت تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية، وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا، ثم توزيعهم هناك.

وثالثا: إلحاق الشباب الجزائري بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة ،بحيث أن دفعة سنة 1917 قد أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان بسنة، وفي نفس الوقت كانت السلطة قد جندت بالقوة حوالي 17000 عامل في الدفاع الوطني، وبذلك ازدادت الهجرة إلى فرنسا بأعداد ضخمة، كما يبدو من الجدول الآتي:

السنة	عدد المهاجرين إلى فرنسا
1914	7.444
1915	20.092
1916	30.755
1917	34.985
1918	23.340

ويتبين من الجدول أنه منذ سنة 1916 وهي السنة التي صدر فيها مرسوم الإشراف الرسمي،كان عدد المهاجرين في ارتفاع ،وبقي كذلك طيلة الحرب ،وتبين في نهايتها أن التجمع الكلي للمهاجرين بلغ 270 ألف مهاجر، عمل منهم 120ألف في التجهيزات العسكرية ومعامل الذخيرة، وفي المواصلات والمناجم وفي حفر الخنادق بجبهات القتال.

وبالرغم من هجرة الشباب الجزائري نحو تونس والمشرق العربي بحجة طلب العلم خوفا من استدعائهم لأداء الخدمة العسكرية تزامنا مع محاولة السلطات الاستعمارية تطبيق قانون التجنيد الإجباري ابتداء من 1912 ، أضف إلى ذلك عودة عدد من العلماء والمثقفين من المشرق العربي وتونس وحثهم للشبان الجزائريين على الالتحاق بهذه البلدان لطلب العلم.. وحتى إصدار فتاوى شرعية تحرم على المسلمين الجزائريين الانخراط في جيش الاستعمار الفرنسي، فإن فرنسا بإصدارها قانون 15 يوليو 1914 التي رفعت بموجبه القيد عن الهجرة ،قد شجعت الهجرة التلقائية إلى فرنسا، علاوة على وضعها لجملة من الإغراءات وإطلاقها لكثير من الوعود لصالح المجندين من الجزائريين بصفة خاصة وتحسين ظروف الجزائريين بصفة عامة.

لقد أعطت السلطات الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى العديد من الوعود للجزائريين ؛توسيع الهيئة الانتخابية ،تخفيف الضرائب .بقيت هذه الإصلاحات تنتظر التجسيد ،فمرسوم 30 نوفمبر 1918 الذي أسس المساواة الضريبية بإلغاء الضرائب العربية وقانون 04 فيفري 1919 الذي رفع عدد الناخبين من 57 ألف بالنسبة للمجالس البلدية ليصبح العدد 425ألف ،ومن 5090 بالنسبة للمجالس العامة ليصبح العدد 103149، ولم يعد الناخب خاضعا لقانون الأهالي ،كما رفع هذا القانون عدد المنتخبين المسلمين أيضا، ومع ذلك ليس هناك أي تمثيل للجزائريين المسلمين في باريس ،غيرأن هذه الإصلاحات لم تعجب الفرنسيين والأوربيين في الجزائر، كما أنها لم تقنع الجزائريين المسلمين. وعليه باتت السلطة الفرنسية تشرف على الهجرة بدءا من عام 1916 وإلحاق الشباب الجزائري بواجدات الجيش الفرنسي حتى قبل مرحلة الخدمة؛ كدفعة عام 1917.

تداعيات الحرب العالمية الأولى على الهجرة الجزائرية:

لقد تكبدت فرنسا خسائر باهظة في العتاد والأرواح؛ حيث خسرت ما لا يقل عن مليون و800 ألف شاب فرنسي فيما بين 1914و1918، ونتج عن هذه الخسارة نقص كبير في اليد العالمة التي تعد أساسا لإعادة بناء البلاد، ولذلك قررت الحكومة الفرنسية الاعتماد على سواعد العمال الجزائريين للمساهمة في معركة البناء والتشييد ،وحسب الحقائق المتوفرة حول هذا الموضوع، فإن عدد العمال الجزائريين الذين كانوا يعملون بالأراضي الفرنسية في سنة 1924 قد بلغ 100ألف، وذلك زيادة عن العمال الآخرين من أقطار شمال إفريقيا ' وبما أن الجزائر لم تكن آهلة بالسكان آنذاك ،فقد احتج المعمرون الأجانب بالجزائر على فقدان اليد العاملة الجزائرية التي كانت تستغل بأرخص الأثمان، ونيابة عن الجالية الفرنسية بالجزائر أصدر الوالي العام قرارا في عام 1924 يقضي بفرض رقابة مشددة على الهجرة إلى فرنسا، ومن جملة الإجراءات التي احتوى عليها ذلك القرار ما يلي:

1.الحصول مقدما على عقد عمل.

2-شهادة طبية.

3-بطاقة تعريف عليها صورة.

4-شهادة ركوب السفينة، بعد إحضار الوثائق الثلاث السابقة.

ومن جانبهم، فقد استطاع المعمرون بالجزائر أن يضغطوا على الجزائريين ويقللوا من عدد المسافرين إلى فرنسا ،ففي عام 1925انخفض عدد العمال الذي هاجروا إلى24.753 بعد أن كان عدد المهاجرين في السنة السابقة لها (1924)قد بلغ 71.029، وعندما رفض الجزائريون أن يخضعوا للضغط المسلط عليهم من قادة الجالية الفرنسية والمتعلق بإجبارهم على عدم الهجرة ،تقرر فرض قوانين صارمة عليهم وتشديد الرقابة على الذين يرغبون في التوجه إلى فرنسا؛ مثل المرسوم الصادر في 4أوت 1926 الذي قررت الإدارة الفرنسية بموجبه وضع شروطا أخرى قصد الحد من الهجرة من بينها؛ الحصول على وثائق قد تكون تعجيزية بالنسبة للراغب في الهجرة ،ثم أعقب بمرسوم آخر الصادر في 4 أفريل 1928 الذي اشتمل على شروط إضافية في

حق كل عامل ينوي الالتحاق بفرنسا؛ منها وضع نصيب من المال كرهينة وحيازة مبلغ من المال قدره حوالي 150 فرنك قديم على الأقل[24].

جدول خاص يبين هجرة الجزائريين نحو فرنسا عقب الحرب العالمية الأولى[25]

السنة	عدد المهاجرين إلى فرنسا
1919	5.568
1920	21.684
1921	17.259
1922	44.466
1923	58.586
1924	71.028
1925	24.753

وبذلك ساعدت الحرب وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي على هجرة الجزائريين نحو الخارج، وارتفع عدد المهاجرين من 5آلاف عام 1912 إلى 92ألف في عام 1923، وتدل بعض الإحصائيات الفرنسية حول هذا الموضوع على أن عدد العمال الجزائريين الذين التحقوا بفرنسا لإعادة بنائها قد بلغ 119ألف مهاجر، في حين بلغ عدد المجندين الجزائريين الذين توجهوا إلى فرنسا 137ألف محارب.

تاثير الهجرة:

ورغم الضريبة التي دفعها الجزائريون من جراء هذه الهجرة الجماعية وهم مجبرون بفعل هذه الحرب الكونية، فإنها في المقابل قد حققت لهم نتائج مهمة؛ مكنت الجزائريين في ديار الغربة- في مرحلة أولى- من أن يتعرفوا فيما بينهم، وأن يحتكوا احتكاكا مباشرا بالآخرين، ذلك أن الإقامة بفرنسا قد أتاحت لهم فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي ومكنتهم من التعرف على عقلية الطبقة العاملة من فرنسيين وأوروبيين، والاطلاع على الاتجاهات السياسية هناك في جو من الحرية المفقودة في بلادهم، هذه الفرصة جعلت فرحات عباس يكتب قائلا:" إن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال ،فقد كانت من نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون المهاجرون إلى فرنسا أثناء كفاحهم عنها، حتى بدت لهم كأنها أرض الميعاد".

وفي مرحلة ثانية برزت من هؤلاء نخبة مثقفة هامة، استطاعت أن تشد إليها الأنظار، بعد بلوغها الإلمام بمبادئ اللغة الفرنسية، وأن تساهم مساهمة فعالة في الحركة العلمية والثقافية والسياسية وداخل المنظمات النقابية الفرنسية، شملت الطبقات الجزائرية المهاجرة، مما عاد ذلك بالفائدة على تطور مسيرة النضال الوطني.

وفي الأخير يمكن القول أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا كانت لها عدة أسباب مباشرة وغير مباشرة، لكن حاجة فرنسا إلى الشبان الجزائريين عمالا ومجندين بفعل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت عاملا حاسما في فتح أبواب الهجرة الجزائرية نحو هذا البلد لسد احتياجاته الضرورية وملء الفراغ الذي تركه الفرنسيون المنخرطون في هذه الحرب الكونية.